الجزوليـة وشروحهـا

المباحث الكاملية أنموذجاً

♦ أغيد عدي(*)

المقدمــة

يحاول هذا البحث أن يلقي الضّوء على كتاب المقدمة الجزوليّة للجزولي، الذي أتى فيه بالعجائب، فهو مع إيجازه مشتمل على كثير من النّحو، وعلى «لباب الأدب، منطوٍ على سرّ كلام العرب، متضمّن للنّـكات الغريبة التي خـلا عنها أكثر شروح النحو»(١) كما قال ابن مالـك، وهو ما جعل الكثير من الباحثين يميلون إلى حفظه وشرحه.

وقـد اخـترت هذا البحث المصغّر لمـا رأيت في شرح اللورقـيّ للمقدمة الجزوليّة مـن مادة نحويّة غزيرة، فهو أشـبه بموسـوعة نحويّة امتلأت بآراء العلماء وتوجيهاتهم وخلافهم، وفيه من بسـط المسائل والتّوسع في الكلام على الأبواب ما هو جدير بأن يكون بين أيدي الباحثين.

فأتى هذا البحث في قسمين، قسم اعتنى بالجزولية وشروحها، وقسم آخر اعتنى بمنهج اللورقي في المباحـث الكامليـة. وقد اعتمدت على عدد من المراجع التي اهتمّـت بالترجمة للجزولي وبالقضايا النّحوية.

(*) سوريا.

(١) كشف الظنون ٢/ ١٨٠٠-١٨٠١.

القسم الأول: الجزولية وشروحها

ما هي الجزولية؟

ترك الإمام أبو موسى الجزولي- رحمه اللّه- بلاده المغـربَ، واتجه قاصـداً مكة المكرمـة لأداء فريضة الحج، وفي طريق عودتـه مكث في مصر، وتتلمذ على يـد ابن بـري، فكان من جملـة ما قـرأه عليه كتاب (الجمل) للزجاجي فـ «سـألهُ عن مسائل على أبواب الكتاب، فأجابـه عنها، وجرى بحث فيها بين الطلبة أنتج قولة علّقها الجزولي مفردة... ولما عاد إلى المغرب نقلها الناس عنه، واسـتفادوها منـه»[٢]. فالجزولية إذن: «نتاج بحوثه عـلى ابن بري كان يعلقها»[٣]، ما جعل السيوطي/ ٩٩١هـ/ يجعل الجزولية «حواشيَ على (الجمل) للزجاجي»[٤].

وقـد نفـى محقـق (المقدمـة الجزوليـة) قـول السيوطي هذا، وأورد أدلّة على كونها مؤلفاً مستقلاً، ووافقـه د. سـعد الغامدي في مقدمـة تحقيقه شرح الأبذي للجزوليـة، واعترض على من قال إنها حواشٍ على (الجمل)، وذكر أن ما كتبه الجزولي على (الجمل) هو غير هذه المقدمة، ونقل نصاً للأبذي يؤيد ذلك»[٥].

موضوعها ومكانتها العلمية:

لقيت الجزوليّة من عنايـة العلماء الشّيء الكثير، لأنها كانت أفضل مختـصرات النّحو حتى عصرهم، بل لعل غيرها كان أفضـل من حيث وضوح العبارة وسـهولة المأخـذ، لكـن الجزوليّة فيمـا يظهر كانت كتاباً مدرسـيّاً متميّزاً، وجد فيه الشّيوخ بغيتهم كما وجد الطلاب أربهم.

قال اليافعي/ ٧٦٨هـ/ في كتابه (مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان) في معرض حديثـه عن الجُـزُولي: «صنّف المقدّمة التي سـماها (القانـون)، أتـى فيها بالعجائب، وهـي مع الإيجاز مشـتملة على كثـير من النحو، ولم يسـبق إلى مثلها، واعتنى بها جماعة من الفضلاء شرحوها، ومنهم من وضع لهـا أمثلة، ومع هذا لا يفهـم حقيقتها، وأكثر النّحـاة يعترفون بقصور أفهامهـم عن إدراك مراده منها فإنهـا كلها رموز وإشـارات، ولقد قال بعض الأئمة: «أنا ما أعرف هذه المقدمة، وما يلزم كوني ما أعرفهـا ألا أعرف النحو» وفي مقدّمته المذكورة كلام غامض، وعقود لطيفة»[٦].

وما أشير إليه من غموض بعض كلام الجزولي في مقدمته ذكره ابن مالك/ ٦٧٢هـ/ في شرحه المقدمة الجزوليـة كما جـاء في كشـف الظنـون: «إن كتاب القانون في النّحو للشّـيخ الإمـام الفاضل عيسى أبي موسى الجـزولي، وإن كان صغير الحجـم لكنّه كثير العلم، مستعص عن الفهم، مشتمل على لباب الأدب، منطـوٍ على سر كلام العرب، متضمّن للنّكات الغربية التي خلا عنها أكثـر شروح النّحو، ورأيت أكثر أهل عصرنا مائلين إلى حفظه، لكنهم يعجزون عن فهمه، حتّـى ظنّ بعضهم به أنّه منطق، أو أنّ أكثره منطق وليـس فيه مـا يتعلّق في البحث المنطقيّ سـوى نزر من أوله، وقد كنت أكثر من تتبّع ألفاظه فأقبلت على شرحه»[٧].

فهـذا يثبـت أنّ الجزولي امتـاز بطريقة لخصت قواعـد هـذا العلم وأحكامـه تلخيصـاً بحيث ضمّن مقدمتـه القليلـة الأوراق ما لا يكاد يكـون في الكتب الأمّـات من أسرار العربية ونكات النّحو، ومما زاد في صعوبة فهمهـا خلّوها من الأمثلة التّطبيقية، فكأنها أحـكام متتابعة متلاحقـة؛ ولا شيء مما يوضح هذه الأحكام من الأمثلة والشواهد إلا في مواضع قليلة.

(٢) إنباه الرواة ٢/ ٣٧٨، ووفيات الأعيان ٣/ ٤٨٩.
(٣) تاريخ الإسلام ١٣/ ١٧٠.
(٤) بغية الوعاة ٢/ ٢٣٦.
(٥) شرح الجزوليـة للأبـذي (مقدمـة شرح الجزوليـة، ص٦٤- ٦٥).

(٦) مرآة الجنان ٤/ ١٦.
(٧)كشف الظنون ٢/ ١٨٠٠، ١٨٠١.

والجُزُولي عمد في عمله هذا إلى طريقة بعض أوائل النّحويين الذين كانوا يميلون إلى تعليل بعض قواعد النّحو، فتوسع بها، ومزجها بشيء من المنطق، وكان همَّه أن يجمع أكثر ما يمكن من أحكام هذا العلم في أقلّ ما يمكن من الألفاظ.

تسمياتها:

وقد سميت الجُزُولية بعدة أسماء تحدث عنها الباحثون بما لا يزيد عليه[٨]، لكنني أوردها بإجمال:

- القانون: ولعلّ هذه التسمية هي التي أطلقها عليها مؤلفها فقد قال ابن خلكان/ ٦٨١هـ/: «وصنف (يعني الجزولي) المقدمة التي سماها القانون[٩].

- الكُراسة: وقد استعمل هذه التسمية العطار شارح الجزولية/كان حيّاً ٧٠٥هـ/، إذ سمّى شرحه (المشكاة والنبراس شرح الكُراس)[١٠].

- الجُزُولية: سميّت بهذا نسبةً إلى مؤلفها. وهو الاسم الشائع بين الناس.

- المقدمة: ذكرها الشلوبين في شرحه، وقال السيوطي/ ٩١١هـ/: «وله المقدمة المشهورة»[١١].

- الاعتماد: ذكرها صاحب الذيل والتكملة[١٢].

- التقييد: أيضاً وردت في الذيل والتكملة[١٣].

- الإملاء: لكونها إملاء في النحو.

- بغية الأمل: وقد عثر على هذه التسمية الشيخ ناصر الطريم على نسخة الجزولية المفوظة بخزانة جامع القرويين بفاس[١٤].

(٨) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ١/ ٥١، ٥٢.
(٩) ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٤٨٨.
(١٠)ينظر: الذيل والتكملة ٨/ ٢٤٨، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٥٢، وبروكلمان ٥/ ٣٥٠.
(١١)بغية الوعاة ٢/ ٢٣٦.
(١٢)ينظر: ٨/ ٢٤٨.
(١٣)ينظر: ٨/ ٢٤٨.
(١٤)شرح الجزولية للأبذي (مقدمة شرح الجزولية، ص٦١).

شروحها:

كثُرت الدراسات التي أُفردت للكلام على المقدمة الجُزُولية وشروحها؛ لذا سأوجز كلامي ههنا، وأذكر بعض أهمّ شرحها، منهم[١٥]:

١- أبو موسى الجُزُولي نفسه، قال ابن خلكان: «شرح مقدمته في مجلد كبير أتى فيه بغرائب وفوائد»[١٦]، وقال ابن كثير/ ٧٧٤هـ/: «وقد شرحها هو وتلامذته»[١٧].

٢- أبو بكر، محمد بن طلحة، الأموي الإشبيلي/ ٦١٨هـ/[١٨].

٣- أبو حسن، يحيى بن معط، الزواوي المغربي/ ٦٢٨هـ/[١٩]، وقد كان شرحه متداولاً عند النحاة المتأخرين[٢٠].

٤-ابن الخباز، محمد بن أبي بكر الموصلي/ ٦٣١هـ/، قال ابن قاضي شبهة: «شرح الجُزولية شرحاً حسناً»[٢١].

٥- ابن الخباز، أحمد بن الحسين، الأربلي الموصلي/ ٦٣٧هـ/[٢٢]، قال البغدادي: «شرح المقدمة الجُزُولية»[٢٣].

٦- الشريشي، أحمد بن محمد البكري/ ٦٤٠هـ/، ذكر شرحه السيوطي[٢٤].

٧- أبو عثمان، سعد بن أحمد البياني الأندلسي/ ٦٤٥هـ/، قال السيوطي: «نقل عنه ابن

(١٥) أفدت هذا من المقدمة الجزولية ٣٦-٤٨، و شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ١/ ٦٩-٧٥، و ذكريات مشاهير رجال المغرب ١/ ٣٢٢، ٣٢٣ ، و كشف الظنون ٢/ ١٨٠٠، ١٨٠١.
(١٦)وفيات الأعيان ٣/ ٤٩٠.
(١٧)البداية والنهاية ١٧/ ٤٠.
(١٨)ينظر: بغية الوعاة ١/ ١٢١.
(١٩)ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٤٤.
(٢٠)نقل عنه السيوطي في الأشباه النظائر ٧/ ٢٦٥.
(٢١) طبقات النحاة و اللغويين ٧٥.
(٢٢) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٣٠٤.
(٢٣)هدية العارفين ٩٥.
(٢٤)ينظر: بغية الوعاة ١/ ٣٦٠، ٣٦١.

إيـاز في شرح الفصـول في مواضـع عديدة، وسـماه (سعد الدين)، وذكر أنه شرح الجُزُولية»[٢٥].

٨- الشـلوبين، عمر بن محمد، أبـو علي/ ٦٤٥هـ/، تعـددت شروحـه عليهـا، فلـه: التوطئـة، وأمثلـة الجُزُوليـة، والـشرح الصغـير، والـشرح الوسـيط، والشرح الكبير[٢٦].

٩- ابـن الحاجـب، عثمـان بـن عمـر، الدونـي الكردي/ ٦٤٦هـ/[٢٧].

١٠- الشـلوبين الصغير، محمد بن محمد الأنصاري المالقي/ ٦٦٠هـ/، قال السيوطي: «كمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية، وانتفع به طائفة»[٢٨].

١١- علم الدين اللورقي، القاسـم بن أحمد الأندلسي المُرْسي/ ٦٦١هـ/، وهوما بين أيدينا.

١٢- ابـن عصفـور، عـلي بـن مؤمـن الحضرمـي الإشبيلي/ ٦٦٩هـ/، شرح لجزولية، ولم يتمه، وأتمه تلميذه الشلوبين الصغير[٢٩].

١٣- ابـن مالـك، محمـد بـن عبـد اللـه الجيانـي الأندلسي/ ٦٧٢هـ/، ذكـر ذلك السـيوطي، واسـم شرحه (المنهاج الجليّ في شرح القانون الجزوليّ)[٣٠].

١٤- ابـن ميمـون، محمـد بـن الحسـن، التميمـي القعْلي/ ٦٧٣هـ/، قـال الغبريني ٧٠٤هـ/: «له (حدق العيون في تنقيح القانون)»[٣١].

١٥- أبو حسن الأبذي/ ٦٨٠هـ/[٣٢].

١٦- أبو جعفر، أحمد بن عبد النور المالقي/ ٧٠٢هـ/ ذكر شرحه السيوطي[٣٣].

١٧- ابـن الفخـار، محمد بن علي المالقـي الجذامي الأركشي/ ٧٢٣هـ/، له (شرح قوانين الجُزُولية)[٣٤].

١٨- العطار، إبراهيم بن عبد السـلام الصنهاجي/ كان حيـاً ٧٠٥هـ/، صنـف (المشـكاة والنبراس في شرح الكـراس)[٣٥]. محمـد بـن عـلي الألبـيري الخولاني/ ٧٥٤هـ/[٣٦].

القسم الثاني:

منهج العَلَم اللورقي في كتابة المباحث الكاملية

تُعْـرف مكانة الـشّرح من مكانة متنه، فقد اشـتهر متن الجزولي المسـمّى: بـ «المقدمـة الجزولية»، ولمع نجمه، وذاع صيته، وتناقله النّاس حفظاً وشرحاً؛ لما يحتويه من النّكت والعجائب، بإيجاز دقيق، وتعبير سـليم، شـملت أبواب النّحو كافّة؛ وقد وصفه العلم اللورقـي في مقدمـة شرحه -هـذا- فقـال: «صدَفةٌ احتـوت على نكتٍ أنفس من الجواهر، وتضمّنت درر معانٍ أثّلتْ للغائص عليها مآثر ومفاخر»[٣٧].

ولعلَّ هـذا مِنْ أهمّ العوامل التي دفعت النّحويين إلى شرح المقدمة الجزوليّة، وقد أشار اللورقيّ في مقدّمته عن دافعه لشرح المقدمة، فقال: «لا ينكشف لكلّ أحد معناها، ولا يدرك بعد التّأمل مغزاها»[٣٨].

وقد رسـم اللورقي لنفسـه منهجاً ذكـره في مقدّمة كتابـه هذا، وحدّد خطته فقـال: «وأجتهد ألا أزيد في شرحي لها عـلى ضرب مثال، أو زيـادة قيد يحصل بتركه إخلال، أو مناقشـة في عبارة وقع فيها إهمال، فأمّـا تكثير المباحث والمسـائل ونـصرة المذاهب فقد ذكرنا من ذلك جماعة كافية في شرح المفصل»[٣٩].

---

(٢٥) بغية الوعاة ١/ ٥٧٧.
(٢٦)ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٢٤، ٢٢٥.
(٢٧)ينظر: بغية الوعاة ٢/ ١٣٤، ١٣٥، وبروكلمان ٥/ ٣٥.
(٢٨) بغية الوعاة ١/ ١٨٧.
(٢٩)ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٢١٠.
(٣٠)ينظر: بغية الوعاة ١/ ١٣٠، وكشف الظنون ٢/ ١٨٠.
(٣١)عنوان الدراية ٧٠.
(٣٢)ينظر: بغية الوعاة ٢/ ١٩٩.
(٣٣) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٣٣١.
(٣٤) ينظر: بغية الوعاة ١/ ١٨٧، ١٨٨.
(٣٥)ينظر: هدية العارفين ١٣.
(٣٦)ينظر: بغية الوعاة ١/ ١٧٤، ١٧٥.
(٣٧) الأصل (١ب).
(٣٨) الأصل (١ب).
(٣٩) مقدمة المباحث الكاملية (ص: ٣٥).

ويمكـن بيان منهـج اللورقيّ في شرحـه هذا على المقدّمة الجزولية -في قسم الدّراسة- في النّقاط الآتية:

١- المنهج العام في الشرح:

يذكر اللورقي النصّ الأصليّ للجزوليّة من نسـخ عـدّة كانت لديه، يلزم نفسـه بالجمـع بينها، فيثبت القطعة التي يريد شرحها مصدّرة بقوله: «رحمه الله تعالى»، ثم يبدأ شرحه لها بقوله: «قلت:...»، ثمّ يأخذ بتجزئـة القطعة إلى أفكار جزئيّة مصدّراً ذلك بقوله: «قولـه»، ثمّ يـشرع بتفصيل القـول ضاربـاً أمثلة، مناقشـاً عبـارة الماتن، ذاكراً ما يشـاء من الشّـواهد القرآنيّة، والشّعريّة، والنّثريّة، معرّجاً على بعض آراء النّحاة، فـلا يكاد يهمل عبارة من عبـارات الماتن إلا ويفصّل فيها، وكان يسوق الشّواهد والأمثلة المناسبة لكلّ قسـم منها. وفي أكثر أبـواب الكتاب بعد انتهائه مـن شرح عبارة الجزوليّ وما قالـه النّحاة يورد قول الشّـلوبين في هذه العبارة من شرح ومناقشات، وهذا ما جعل شرحه ضخماً وله قيمة خاصة، لما عرف عن الشّلوبين من تبحّر في النّحو وتضلّعه فيه وتحقيقاته الدّقيقة لمسائل النّحو.

واللورقـيّ في شرحه يركّز على مضمون الموضوع الذي يتناوله فلا يهتمّ بذكر سـند الحديث النّبوي أو درجتـه، كما أنّـه لا يتعرّض لشرح البيت الشّـعريّ، وغالباً لا يعنى بذكر أسماء الكتب وإنّما يكتفي بعزو القـول أو الـرّأي إلى صاحبه دون الإشـارة إلى اسـم الكتاب، إلا كتباً بيعنها ذكرتها آنفاً.

وفي العـادة يتّبعون غالب شراح المتـون النّحويّة المتنَ الذي عمدوا إلى شرحه في ترتيبه وتقسـيمه؛ لأنّ القصـد بيان المتن للمتعلّم، وإذا رتّبه على غير ترتيبه الأصـليّ لم يحصل البيـان والتّقريب المراد، وعلى تلك السـنن جرى اللورقيّ في شرحه، فإنّـه تبع الجزولي في المقدّمة الجزوليّة في ترتيب الموضوعات وتقسيمها. أمّا الأبـواب والفصـول التي يحويها الجـزء المحقّق فهي على النّحو الآتي:

١- باب النّعت. وضمنه: نعت المعارف والنّعت بها.
٢- باب العطف. وضمنه: عطف النّسق.
٣- باب التّوكيد.
٤- باب البدل.
٥- باب الأفعال المتعدّية وغير المتعدّية.
٦- باب ما تتعدّى إليه الأفعال المتعدّية وغير المتعدّية. وضمنه: المفعول فيه والحال.
٧- باب الابتداء.
٨- باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره.
٩- باب كان وأخواتها.
١٠- باب إنّ وأنّ.
١١- باب إن المكسورة.

٢- تعقيبـات اللورقي على النحاة، واسـتدراكه على الماتن:

لم يكن اللورقيّ في شرحه هذا جامعاً لآراء النّحاة فحسب، بل تظهر شخصيّته القويّة العلميّة في أثناء ذكـر الأقوال ومناقشـتها، فهـو عندما يـدع رأياً أو يتركه قد يتوجّه إليه بالنّقد، فيتعقّبه إمّا تضعيفاً أو ترجيحـاً ويسرد أدلّته وتوجيه مـا يراه راجحاً، ولو كان يخالف آراء الماتن أو غيره من النّحاة، منها: هذا تعليـلٌ ضعيفٌ، وهو ضعيـف، وقبيح، وزعم فلان، وزعـم المؤلف، ولو ذكر كذا كان أجود، وكان ينبغي أن يقول، من ذلك:

- قـال في باب الأفعال المتعدّيـة وغير المتعدّية: «وأمّا قولُـه: (وأقبحُ مِن ذلك الجمْـعُ في الإلغاءِ) فالعلةُ في ذلك عندَ بعضِهم أنّ فائـدةَ المصدرِ إذا جُمِعَ بيْنَهما التوكيـد وهوَ أكثرُ موافقةٍ للإعمـالِ لا للإلغاءِ، وهذا تعليلٌ ضعيفٌ، والصوابُ أنّه إنّما قبُحَ الجمْعُ بيْنَهما في الإلغاءِ؛ لأنّ المصدرَ يقومُ مقامَ الفعلِ إذا أُلْغِيَ ولا يقومُ مقامَـه إذا أُعْملَ كما ذكرْنَا؛ فلذلِكَ كانَ الجمعُ بينهما قبيحاً كما كانَ الجمعُ بينَ العوضِ والمعوَّضِ منْـه مِنْ حيْـثُ كانَ المصـدرُ يقومُ مقـامَ الفعلِ في

الإلغاءِ ولم يقمْ مقامَه إذا أُعْملَ كما ذكرْنَا؛ فلذلِكَ لم يقبُحْ الجمْعُ بينهما فيْه، وهذا تعليلُ سيبويه»[٤٠].

- تعقبه على ما اختاره ابن جنيّ في باب النّعت في تقدّم الضّمير عَلَى المفسَّرِ لفظاً ومعنىً، كقولِك: ضربَ غلامُه زيدًا، قال اللورقيّ: «فأجازَها ابنُ جني وجماعةٌ متمَسّكينَ بقولِ الشاعرِ [الطويل]:

جَزى رَبُّهُ عَنّي عَديَّ بنِ حاتِمٍ

جَزاءَ الكِلابِ العاوياتِ وَقَد فَعَل

قالَ ابنُ جني: لأنّ المفعولَ يحفظُ الفعلَ كما أنّ الفاعلَ يُوقعُه، وإذا كانَ له شركةٌ في إيجادِ الفعلِ استحقَّ -أيضاً- أنْ يليَ الفعْلَ، والمخْتارُ هوَ الأوّلُ، ومَا احتجّوا بِه ضعيفٌ لجوازِ أنْ يكونَ الضميرُ للمصْدرِ كأنّه قالَ: ربُّ الجزاء، وعَن الثّاني: أنَّ الفعلَ لا يصلُ إلى المفعولِ إلّا بعدَ صدورِهِ عَنِ الفاعِلِ، فالفاعلُ يلاقِيهِ أوّلاً، فكانَ متقدّماً حقيقةً فوجب أنْ يكونَ في اللّفظِ كذلكَ ليطابقَ اللّفظُ المعنَى»[٤١].

- تعقُّبه ابن السراج في أعرف المعارف، قالَ «ابنُ السراج»: «أَعرفُ المعارفِ اسمُ الإشارةِ»، وقالَ الكوفيّونَ: «العَلَمُ».

قال اللورقي: «وهمَا ضعيْفان، أمّا الأولُ فلأنّه يتطرّقُ إليْه اللّبسُ في غالِبِ أَحوالِه وهوَ قريْبٌ مِنَ المظهَرِ، ولهذَا صُغِّرَ ووُصِفَ؛ ولأنّ تعريفَه يتوقفُ عَلَى حضورِ مسمَّاه والإشارةِ إليْه»[٤٢].

- تعُّقبه الفراء في باب الأفعال المتعدّية، في مسألة نيابة اسم الإشارة عن مفعولي «ظن»، قال اللورقي: «وزعَمَ الفرّاءُ أنّ «ذَاكَ» نائِبٌ عَنِ المفعولَينِ كما نابَ في قولِه تعالى: {عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ} [البقرة: ٦٨]، وهوَ ضعيفٌ؛ لأنّه لوْ نَابَ عَنِ الجملةِ لجازَ أنْ يقعَ صلةً كاسمِ الفاعلِ»[٤٣].

- تعقّبه الجرجاني في باب كان وأخواتها، في مسألة تعليل تسْمية هذِه الأفعالِ نواقِص، قال اللورقي: «قالَ الجرْجاني: لَمّا سُلِبَتْ هذِه الأفعالُ الدّلالةَ عَلَى الحدَثِ وعُوِّضَتْ عنْه الخبرَ سمِّيتْ نواقِصٌ، وهذا ضعيْفٌ؛ لأنّ الدّلالةَ لا يمكنُ سَلْبُها، وإنّما مُنِعَتْ مِنَ استعمالِ المصدرِ معَها مؤكّداً، ويدلُّ عَلَى دلالِتها عَلَى المصدرِ»[٤٤].

أمّا تعقّبه واستدراكه على الجزولي، فمنها:

- قال الجزولي عند شرحه المعارف من الأسماء في باب النّعت: «المضْمرُ بِالنِّسبَةِ إلى التّفسيرِ خمسةُ أقْسامٍ: مضمرٌ تُفسِّرُهُ المُشَاهدةُ، وهوَ مضمرُ الحاضرِ»، وقالَ في الأخرى: «وهوَ ضميرُ المتكلِّمِ والمخاطَبِ».

وقال اللورقي: «ولفظُ الضّميرِ في هذَا أَوْلَى مِن لفظِ المضْمَرِ؛ لأَنّ المضمرَ قدْ يُطلقُ عَلَى المحذوفِ المقَدّرِ سواءٌ كانَ اسماً أَوْ فعلاً أَوْ حرفاً، أمّا الضميرُ فَلا يُطلقُ إلّا عَلَى الاسمِ المقابلِ للظاهرِ»[٤٥]. فهنا نلاحظ أنه تعقب كلام الجزولي في إحدى النّسخ، ورجح لفظه في النّسخة الأخرى.

- وتعَّقبه على قول الجزولي في باب النّعت: «والمنْصوبُ الموضِعُ المتّصلُ: يتّصلُ بالفعْلِ المضارعِ، وبالماضِي، وبالصِّفةِ إذا كانَ فيْها الأَلفُ واللّامُ عَلَى خِلافٍ في هذَا الأَخِيْرِ أَمَنْصُوبٌ هُوَ أَمْ مجرُورٌ؟».

قال اللورقي: «قلتُ: كانَ يَنْبغِي أنْ يبْدأَ بحَصْرِ أَلْفاظِهِ، وجمْلتُها اثنا عشَرَ: اثنانِ للمتكلِّمِ، وخمسةٌ للمخاطَبِ، وخمسةٌ للغائِبِ، ومثالُ اتّصالِه بالمضارعِ: يَضْربُكَ زيدٌ، وبالماضِي: ضَرَبكَ، وبالصِّفةِ: الضّاربُكَ.

ومَا أَشارَ إليهِ مِنَ الخلافِ ضعيْفٌ لَا يُلتفتُ إليه؛ إذْ لَا وجْهَ إلى القوْلِ بخفضِهِ كَما لَا وجْهَ للقوْلِ بخفْضِ زيدٍ مِنْ قولِك: الضّاربُ زيدٌ؛ لأنّ الإضافةَ لَا تُفيدُ تعْريفاً ولَا تَخفيفاً»[٤٦].

- وحاول إصلاح عبارة الماتن فيما نقله عن

(٤٠) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٢٠٥.
(٤١) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص١٦٤.
(٤٢) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٢٥٩
(٤٣) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٢٥٩.
(٤٤) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٣٩٩.
(٤٥) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٥١٤.
(٤٦) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص١٩٢.

الشّلوبين في استدراكه على الجزوليّ عند شرح المتصرّف من الظّروف الزّمانيّة في باب المفعول فيه: «قالَ «ش»: لم يقلْ: ومأْخذُه السّماع في المنْصرفِ، بلْ قال: (ومعْنَى الانْصرافِ دخولُ التّنوينِ)، وسكَتَ عَنْ هذَا فيْه، والأمرُ فيْهما واحدٌ -أَعْنِي في الانْصرافِ والتّصرّفِ مأْخذُ كلٍّ واحدٍ منْهما السّماعُ علَى ما يَقتضِيْهِ مذْهبُه، ولوْ ذَكَرَ ذلك فيْهما كانَ أَجْوَدَ (١٥٢/ب).

وقدْ رأيتُها في بعضِ النّسخِ كذلِكَ، وكذلِكَ: مأْخذُ كلِّ مَا كانَ مِنْ نكراتِ أسماءِ الزّمانِ مرادٌ فيْه وقْتٌ بعيْنِه في كونِهِ باقياً علَى تنْكيرِه معَ ذلِكَ أوْ منْتقلاً إلى التّعريفِ مأْخذُه السّماعُ -أيضاً-، والأَوْلَى أنْ يُقالَ: مأْخذُ التّصرُّفِ في الظّروفِ السّماعُ، والانْصرافُ القياسُ»[٤٧].

- ومن ذلك استدراك اللورقيّ والشّلوبين على الجزوليّ في باب إنّ وأنّ:

قالَ الجزولي: (ولا تعملُ الرّفعَ والنّصبَ إلّا بشبهةٍ لِمَا يعملهُمَا كشبه إنّ وأخواتها بالأفعالِ في المعْنَى).

قال اللورقي: «لَمّا قرّرَ أنْ المختصَ لا يعملُ إلّا الأثرُ المختصُّ وهو الجرُّ أو الجزمُ، والرّفعُ والنّصبُ غيرُ مختصَيْنِ فلا يعملُهُمَا إنّ وأخواتُها إلّا أنّه عرَضَ لها معَ الاختصاصِ الشّبَهُ بالأفعالِ (١٧٣/أ)، وقولُه: (في المعْنَى) لغوٌ ومخلٌّ -أيضاً-؛ إذْ الشَّبَهُ في المعْنَى لا يوجِبُ العملَ كحروفِ الاستفهامِ.

قالَ «ش» قولُه: (في المعْنَى) ليسَ بصحيحٍ؛ لأنّ حروفَ المعاني كلَّها فيها معانِي الأفعالِ ولا تعملُ، بلْ لا بدَّ مِنَ الشَّبهِ في اللَّفظِ والمعْنَى، إلّا أنْ تقولَ إنّ الشَّبهَ معنويٌ، وما يذكرُه مِنَ المشابهةِ اللَّفظيّةِ إنّما هي أدلَّةٌ على [٢٤٣/أ] الشَّبهِ المعنويّ لكنّه بعيدٌ، ولا حاجةَ إليه، كيفَ وأنّ الشّبهَ المعنوي بينَهما ليسَ إلّا أنّ معانيْها معاني الأفعالِ، وبهذا القدْرِ لا يستحقُّ العملَ أصلاً»[٤٨].

- وقول اللورقي في إغفال الجزولي ذكر الخلاف في عامل الحال إذا كان معنى: «وأمّا إذا كانَ العاملُ معْنَى، وهوَ كلُّ ما فيْه معْنَى الفعلِ لا لفظُه كاسمِ الإشارةِ، والمجروراتِ، والظّروفِ، وكانَ وأخواتِها، وكذلِكَ ما كانَ مثلُه في أنّه لا يعملُ عملَ الفعلِ إلّا في المضْمرِ المسْتترِ، أوْ التّمييزِ نحْو: خيرٍ منْكَ ومثْلكَ، وإنْ كانَ في بعضِها لفظُ الفعلِ فحكْمُه -أيضاً- حكْمَ ما ذُكِرَ، وقدْ كانَ ينبغِي أنْ يُشيرَ إلى مثْلِ هذا الخلافِ؛ فإنّه قدْ أشارَ إلى ما هوَ أدَقُّ مِنْ هذا فكيْفَ يُهْملُ هذَا»[٤٩].

- ومن ذلك تضعيف رأي المؤلف في باب الابتداء: قال «ش»: زَعَمَ المؤلِّفُ أنّ: «أخَوَاكَ» مبتدأٌ و«قامَا» خبرٌ مقدَّمٌ، والألِفُ فيْه ضميرٌ، وهذَا وإنْ كانَ قدْ قالَ [٢٢٧/أ] بِه غيرُه فينْبغِي أنْ لا يُقالُ، وإنّما ينبغِي أنْ يكونَ علَى ما تقدَّمَ مِنْ أنَّ أخَوَاك فاعلٌ والألِفُ علامةً؛ لأنّ الفاعلَ مُثنّى لضعْفِ قياسِ ذلك مِنْ جهةِ ما فيْه مِنْ إخراجِ الألِفِ عَنْ أصلِها مِنَ الاسميّةِ إلى الحرفيّةِ»[٥٠].

- ومنها تعليق اللورقيّ على تسامح الجزولي في انتصاب المفعول فيه، قال: «وقدْ تَسامَحَ المؤَلّفُ في هذَا الموضعِ جدّاً؛ فإن الضّميرَ في هذَا ليْس انْتصابُه علَى أنّه مفعولٌ فيْه عندَ أحدٍ مِنَ النّحويّين، وإنّما انْتصابُه علَى أنّه مفعولٌ بِه مجازاً، فكانَ حقُّ العبارةِ علَى هذَا أنْ تقولَ: «أوْ مفعولاً بِه تَوسّعاً»، ويزيدُ في قولِه أوّلاً: «أوْ مفعولاً بِه حقيْقةً»؛ لئَلّا يكونَ في القِسْمةِ تداخُلٌ، ولعلَّه أرادَ: وينْتصبُ توسّعاً في حالِ أنّه مفعولٌ فيْه، أيْ: مفعولٌ فيْه في المعْنَى علَى مَا قلْنا، فيكونُ قولُه [١٤٩/ب] علَى هذَا سالماً في العربيةِ إلّا أنّ نظْمَه علَى مَا قبْلَه علَى هذَا الوجْهِ ليْسَ بجيدٍ؛ لأنّ «مفعولاً» في هذِه المواضِعِ تمْييزٌ، فوجْهُ انْتصابِه «ومفعولاً» في هذَا الموضِعِ علَى هذَا التّفسيرِ

(٤٧) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٤٣٣.
(٤٨) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٥٥٨.
(٤٩) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٤٥٧.
(٥٠) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٤٩٣.

ليْـسَ مُبَيّناً لِوجْهِ انْتصابِه، وإنّمـا هَو مُبيّنٌ لحقِيقةِ معْناه فيَفْسدُ النّظْمُ في الكلَامِ علَى هذَا»[٥١].

- وتعُّقبه على قول الجزولي في باب التوكيد: (وتكْريرُ المعْنَى: نَفْسـه وعَيْنه، ويتبعُ الاسْمَ المعرفةَ)، وقالَ في الأُخرَى: (وفائدةُ رفْعُ تَوَهُّمِ السَّامعِ أنّ المتكلِّمَ تجوّزَ في كلامِـه أوْ ليْـسَ على يَقِـينٍ مِنَ الاسـمِ المؤكَّدِ حيْنَ ذكَرهُ).

- قـال اللورقـي: «ينْبَغِـي أنْ يُقـالَ: إنّ التّوكيدَ المعْنـوي عـلَى ضربَينِ؛ لأنّـه إمّـا أنْ يكـونَ أَلفاظُه محصورةً، أوْ لَا يكونُ»[٥٢].

وغيرها من التّعقبات على الماتن وكثير من النّحاة، وحسبنا هنا الإشـارة إلى بعضها، وفيما تقدّم كفاية للتّنبيه عليها، على أن ما ذكرت من انتقادات الشّارح للماتـن لا يعنـي أنّه لـم يوافقه، أو ينتـصر له، من ذلـك قوله في معـرض حديثه عن نعـت النكرة، قال اللورقي:»قولُه: (وفيْـه) أيْ في بابِ النّعتِ مِنْ كتابِ الجُمَلِ، ومَا ذَكرَه مِنْ تَفْسيرِ النّعتِ بصلاحيةِ النّعتِ حسنٌ»[٥٣].

٣- مدى التزامه بمنهجه الذي رسمه في مقدمة شرحه:

تقـدّم أنّ اللورقي ذكر في مقدّمة كتابه منهجه في الشّرح، فقـال: «وأجتهد ألا أزيـد في شرحي لها على ضرب مثـال، أو زيـادة قيـد يحصل بتركـه إخلال، أو مناقشـة في عبارة وقـع فيها إهمـال، فأمّا تكثير المباحث والمسائل ونصرة المذاهب فقد ذكرنا من ذلك جماعة كافية في شرح المفصل»[٥٤].

وإذا تأملنا في قسـم الدّراسـة، نجـد أنّ اللورقي قد التزم إلى حدٍّ كبـير بما ذكره من الاختصار وعدم الزّيـادة، إلا مـا كان من زيـادة قيـد يحصل بتركه إخـلال، أو مناقشـة في عبـارة وقـع فيهـا إهمـال، فاللورقـيّ يبيح لنفسـه التّطويل للإيضـاح وإزالة أمر مشـكل -في نظره-، على أنّ هذا التّطويل لم يكن مظهراً بارزاً في شرحه، وقد يعلّل الزّيادة التي زادها، وفي الأمثلة الأتية يتّضح ذلك:

- ما ذكره في مسألة أبنية الفعل اللازم، ذكر قول الجـزولي ومثّل لهـا، وزاد ما كان عـلى وزن «فَعِل» فقـال: «ومَرِضَ يكونُ -أيضاً- لازمـاً إذا كانَ للعِلَلِ والأحْـزانِ وأضدادِها نحْو: مَرِضَ، وسَـقك، وحَزِن، وأَشِر، وبَطِر، وفي الألْوانِ نحْو: شَـهِب، وسَوِد، وإنّما لمْ يذكـرْه المؤلفُ؛ لأنّ غرَضَه أنْ يحْصرَ أمثلةَ الفعلِ الّتـي لَا يتعـدَّى أصْـلاً، و(فَعِلَ) بالكسرِ قـدْ يكونُ متعدّياً»[٥٥].

- ومـن ذلـك في حصر ألفـاظ الضّمائـر في باب النعـت، فقال: «كانَ يَنْبغِي أنْ يبْـدأَ بحَصْرِ أَلْفاظِهِ، وجمْلتُها اثنا عشَرَ: اثنانِ للمتكلِّمِ، وخمسةٌ للمخاطَبِ، وخمسـةٌ للغائِبِ، ومثالُ اتّصالِه بالمضارعِ: يَضْربُكَ زيدٌ، وبالماضِي: ضَرَبكَ، وبالصِّفةِ: الضّاربُكَ»[٥٦].

كذلـك في مسـألة: تقسـيمات الضمـير المرفوع المنفصـل، في بـاب النّعـت، حيث قال: «قـالَ «ش»: الـكَلَامُ في المرفـوعِ المنْفصـلِ يَتعلّـقُ بموضعَـينِ: أحدُهمـا: حَصْرُ الأَلْفـاظِ؛ إذْ لَا يكـونُ إلّا واحداً مِنَ اثْنَي عـشَرَ لفظاً، والثّاني في حَـصْرِ وجوْهِ ارْتفاعِه، و»الجزولي» ذَكرَ الثّاني وأَهْملَ الأوّلَ، وقدْ كانَ ذكْرُه وَكِيْـداً، فلْنذْكُـرْ مَا أَهْملَه مِن ذَلِـك، فنقولُ: المرفوعُ الموضـعُ المنْفصـلُ اثْنا عشَرَ لفظـاً وعددها، ثم قال: «وقدْ فرغْنا ممّا أَهْملَه»[٥٧].

ومن ذلك في تقسـيمات التّوكيـد المعنويّ في باب التّوكيد، قال اللورقـي: «ينْبَغِي أنْ يُقالَ: إنّ التّوكيدَ المعْنـوي عـلَى ضربَينِ؛ لأنّـه إمّـا أنْ يكـونَ أَلفاظُه محصـورةً، أوْ لَا يكونُ، والثّاني كثـيرٌ، منْه: التوْكيدُ

(٥١) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٢٠٠.
(٥٢) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٣٤٣.
(٥٣) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٢٧١.
(٥٤) مقدمة المباحث الكاملية (ص: ٣٥).
(٥٥) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٣٧٨.
(٥٦) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص١٩٢.
(٥٧) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص١٧٩.

بالمصْـدرِ؛ لأنّه كالنائِبِ عَـنْ إعادةِ الجملـةِ بلفْظِها، ومنْهـا: «أنّ» و «اللّام»، وكُلٌّ منْهمـا عوضٌ عَنْ ذكْرِ الجمْلـةِ ثانيـاً، ومنْهـا: الحروفُ المزيـدةُ كالكافِ في قولِـه: {لَيْسَ كَمِثْلِـهِ شَيْءٌ} [الشـورى: ١١]، و «مَا» في قولِه تعالى: {فَبِمَا نَقْضِهِمْ} [النسـاء: ١٥٥]، وأمّا الّذي أَلفاظُه محصورةٌ، فهوَ التّوكيدُ بالنّفْسِ، والعَيْنِ وأخواتِهـا، وأَلْفاظُـه ثمانيـةٌ: «كُلّ، وكِلَا، والنَّفْـس، والعَـيْن، وأَجْمَع، وأَكْتَـع، وأَبْصَع، وأبْتَـع»، ويتفرّع منْها بحسـبِ أحوالِ المؤكَّدِ تثْنيةً، وجمْعـاً، وتذْكيراً، وتأْنيثاً ألفاظٌ كثيرةٌ...»[٥٨].

– ومن ذلك في مسـألة العامـل في الحال معنى، في باب الحال، حيث قال اللورقيّ: «وأمّا إذا كانَ العاملُ معْنَى، وهـوَ كلٌّ ما فيْه معْنَى الفعلِ لا لفظُه كاسـمِ الإشـارةِ، والمجروراتِ، والظّـروفِ، وكانَ وأخواتِها، وكذلِـكَ مـا كانَ مثلُـه في أنّه لا يعملُ عمـلَ الفعلِ إلّا في المضْمرِ المسْـتترِ، أوْ التّمييزِ نحْو: خيرٍ منْكَ ومثْلَكَ، وإنْ كانَ في بعضِهـا لفـظُ الفعـلِ فحكْمُـه –أيضاً– حكْـمَ ما ذُكِرَ، وقدْ كانَ ينبغِي أنْ يُشـيرَ إلى مثْلِ هذا الخلافِ؛ فإنّه قدْ أشـارَ إلى ما هوَ أدَقُّ مِنْ هذا فكيْفَ يُهْملُ هذَا»[٥٩].

– ومنها مسـائل التّحقيق التي زادها: كمسـألة: «إمّـا» حرْفَ عطْـفٍ، قال اللورقـي: «واعْلَـمْ أنّه قدْ جعَـلَ «إمّا» حرْفَ عطْفٍ، وقدْ بيَّنَ أبُو علِي وغيره مِنَ المحقِّقينَ أنّها ليْسـتْ حـرْفَ عطْفٍ، فـكانَ حقُّه أنْ يُشـيرَ إلى الخلافِ إنْ كانَ قدْ اخْتَارَ أنّها حرْفُ عطْفٍ حقيقـةً، وإنْ كانتْ حرْفَ عطْفٍ تجـوّزاً فينبغِي أنْ نُنَبِّهَ علَى وجْهِ تجْوزِهم.....» [٦٠]، وبسّـطها وذكر ما احتجّ به أبو علي الفارسي.

ومع ذلك فاللورقيّ قد أشـار إلى التزامه بما ذكره في منهجه، وأنّه لا يخرج عن مسائل الكتاب، وذلك في مواضع من شرحه، فقال في نهاية باب البدل: «واعْلَمْ أنّ في التّوابـعِ أَحْكامـاً، وأبْحاثاً، وفروْقـاً يحتاجُ إلى ضوابطَ أَكثرُ ممّا ذُكِـرَ لَكِنِ الْتَزمْنا أنْ لَا نَخْرجَ عنْ أَبْحاثِ الكتابِ»[٦١].

٤- إحالاته في الشّرح وربط المسائل ببعضها:

وهـذا المنهج يؤيّد ما تقدّم مـن اختصاره وعدم التّطويل، فقد أحال في مواضع عديدة إلى ما تقدّم ولا يكرّر الشّرح إن تقدّم أو سيأتي تفصيله، ومن ذلك:

– مـا ذكره عند قول الجزولي في باب عطف النّسـق: «وقبُـحَ أنْ تعطفَ علَى متَّصِل الضَّمِـيْر المَرْفُوْع مِنْ غيرِ توْكيدٍ، ولا فصْلٍ يَسدُّ مَسدَّ التّوْكيدِ...».

قال اللورقي: «قلتُ: تقولُ: قمْتُ أنَا وزيْدٌ، وقامَ هوَ وعمْروٌ، وكذلِك لوْ فصلْتَ بشيْءٍ ما نحْو: ما قمْتُ ولا عمْـروٌ، وقدْ بيّنا علّةَ امْتناعِه فيْما تقدَّمَ، وقدْ بيّنا جوازَه في الشِّعر وفي الكلامِ أيضاً»، وهذا بيّنه في أول بـاب العطف عند قوله: «ولذلِك لمْ يجُزْ العطفُ علَى المضْمرِ المخْفوضِ إلّا بإعادةِ الخافِضِ»[٦٢].

– ومـن ذلـك ما ذكره في مسـألة المعارف قال في الخامس، عند قول الجزولي: «ومَا أُضِيفَ إلى مُضْمرٍ، أوْ عَلَمٍ...»، قال اللورقي: «قلتُ: هذَا هوَ الخامِسُ مِنَ المعارفِ وهوَ مَا أُضيفَ إلى واحدٍ مِنَ الأَربعِ المتقدّمةِ، فإنّـه يتعـرَّفُ بِمَا أُضِيْـفَ إليـه بـشرْطِ أَنْ تكونَ الإضافةُ محضَةً، ...، اختلفوا فيْه وسنُشيرُ إلى بعضِ ذلِكَ فيْما بَعْد»[٦٣].

– وفي بـاب حروف العطـف، قال: «قلْـتُ: «أوْ» و«أمّا» و«أمْ» ثلاثتُها لِتعليْقِ الحكْمِ بأَحدِ المذكوْرَينِ، وقدْ تقدّمَ حكْمَ «أمْ»...»[٦٤].

– وفي مسألة تقسيمات البدل بالنّسبةِ إلى الإظهارِ والإضمارِ، عند قول الجزولي: «وبالنّسبةِ إلى الإظْهارِ

(٥٨) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٢١٣.
(٥٩) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٤٥٨.
(٦٠) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٣١٣.
(٦١) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٤٧٣.
(٦٢) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٣٣٥.
(٦٣) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٢٥٤.
(٦٤) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٣٠٨.

والإضْمارِ أَربعــةٌ» قال: «قلتُ: وذلِكَ أنْ يبدلَ مظْهَراً مِنْ مظْهرٍ، وقدْ ســبقَ مثالُه» ثم ذكر الأقسام، وقال: «الثّالثةُ: بدلُ ظاهــرٍ مِنْ مضمرٍ نحْو: الرّغيفُ أكلْتُه ثُلثَه، الرّابعةُ: بدلُ ظاهرٍ مِنْ ظاهرٍ، وهوَ مَا تقدّمَ في مسائِلَ التَّعريفِ والتّنكيرِ»[٦٥].

– قــالَ الجــزولي في بــاب النعــت: «وَمَا لــمْ يَكُنِ الوصْفُ لِشيءٍ مِنْ سببِ المنعوتِ، لَمْ يخالفْهُ النّعتُ في شيءٍ ممّا ذُكِرَ معنَى وإِنْ خَالفَهُ لَفْظاً». قال اللورقي: «وقد شَرَحْتُ هَذَا»[٦٦].

٥- موقفه من المسائل الخلافية:

ذكــر اللورقــيّ عدداً مــن المســائل الخلافيّة بين المدرســتين (البصريّون والكوفيــون)، وليس بغريب عــلى مثله؛ فهو راوية لأحد أهمّ كتب الخلاف النحو، وهو كتــاب «التّبيين» لشــيخه العكــبريّ؛ ومن تلك المسائل:

– اختلافهم في أصل اســم الإشــارة: «ذَا»، في باب النعت[٦٧].

– اختلافهم في إبْراز ضمْيرِ مَنْ لَه الصّفةُ حقيقةً، في باب النعت[٦٨].

– اختلافهــم في أَعرف المعــارفِ –كما تقدم–، في باب النعت[٦٩].

– اختلافهــم في العطفِ علَى الموضــعِ قبْلَ مجيْءِ الخبرِ، في باب العطف، وفي باب إن وخبرها[٧٠].

– اختلافهــم في توكيد المثنى بعــد النفس والعين بكلا وكلتا، في باب التوكيد[٧١].

– اختلافهم في دخولَ اللّام في خبرِ لكنّ، في باب إن وأخواتها حيث قال: «وأجــازَ الكوفيّونَ دخولَ اللّام في خبرِ لكنّ قياســاً علَى جوازِ العطفِ علَى موضعِها، ومنَعَــهُ البصريّونَ؛ لأنّه يفيدُ معْنَىً زائداً علَى الابتداءِ والخبرِ وهوَ الاستدراكُ»[٧٢].

٦- العناية بالحدود وقيودها:

عندمــا يمرّ اللورقيّ عــلى مصطلح ما لا يعدوه حتّى يوضّحه ويشرحه، من ذلك:

– قوله في باب النّعت: «قلْتُ: النعتُ والوَصْفُ بمعنى واحــدٍ، يُقالُ: نعــتُّ الــشيءَ أنعَتُــهُ إذا وصفتَه، قالَ [الرجز]:

جُبْتُهما بالنَّعْتِ لَا بالنَّغْتَين

أي: وُصِفا لي مرةً واحدةً.

والصفــةُ –أيضــاً– بمعنى الوَصْف عنــدَ النّحاةِ، وتُحــدُّ [١٣٥/أ] بِأنّهــا: الاســمُ التّابــعُ الــدَّالُ علَى مَعْنــىً في مَتْبوعِهِ أَوْ في شَيءٍ مِن سَــببِه، هو المقصودُ بالوضعِ»[٧٣].

فمصطلح (النعت) الذي ارتضاه اللورقي في هذا البــاب، قد اســتعمل إلى جانبه مصطلــح (الصفة)، المــرادف لــه في مواضع كثيرة من كتابــه، و(النّعت) من المصطلحات المشــتركة بين الكوفيّين والبصريّين، فقــد ورد في كتاب ســيبويه، وجعلــه مرادفاً للصفة والوصف[٧٤]. وشــاع لدى الكوفيّين اســتعماله أكثر مــن مرادفــه الصّفــة[٧٥]، حتــى قيــل: إنّ أوّل مــن اصطلح على تســمية النّعت باســمه الفرّاء[٧٦]، وإنّه خاصّ بالكوفيّين في مقابل الصّفة عند البصريين[٧٧].

– تبيانه المتصرّف في قســم المفعــول فيه: «قلتُ:

(٦٥) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٣٦٦.
(٦٦) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص١٤٣.
(٦٧) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٢٣٩.
(٦٨) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص١٨٥.
(٦٩) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٢٥٩.
(٧٠) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٣٢٤-٣٢٦.
(٧١) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٢١٧.
(٧٢) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٥٢٧.
(٧٣) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص١٣٢.
(٧٤) الكتاب ١/ ٢١، و٤٤، و٥٥، وغيرها..
(٧٥) ينظــر: معاني القرآن ٢/ ١٥، و١٤٥، و١٤٦، و٣٥١. وورد مصطلح الصفة في المصدر نفسه ٢/ ٢٠٦..
(٧٦) المدارس النحوية ٢٠٢..
(٧٧) همع الهوامع ٥/ ١٧٥..

يعنِـي بالمتّصرفِ الّـذي لا يلزمُ الظّرفيّةَ مِنْ أسـماءِ الزَّمانِ بلْ يجوزُ أنْ يُقامَ مقامَ الفاعلِ في الموضعِ الّذي يجوزُ أنْ يكونَ منصوباً كقولِكَ: سِرْتُ يومَينِ»[٧٨].

- تعريفـه الحال: «فإذا أردْنَا أنْ نحُدَّ الحالَ قلْنا: «هيَ اللّفظُ المحصِّلُ لهـذَا المعْنَى أوْ هيَ اللّفظُ المبيِّنُ لكيفيّةِ الصّفةِ إلى آخِـرِه»، أوْ «اللّفظُ الدّالُّ علَى بيانِ كيفيّةٍ إلى آخِرِه»[٧٩].

- قولـه في بـاب التّوكيد: «وحـرّرَ بعضُهم عبارةً حسـنةً في تعريْفِه فقالَ: هوَ ما يعـادُ في الذِّكرِ بدونِ واسِطةِ حَرْف عطْفٍ، لِئلّا يذهبَ بالكلامِ عنْ ظاهرِه أعـادَه إمّـا بلفْظِـهِ، وإمّا بأحـدِ الألْفـاظِ الموضوعةِ لِذلكَ»[٨٠].

- ومـن المصطلحـات التـي يختارهـا الكوفيون واسـتعملها اللورقي (مفعول ما لم يسـم فاعله)[٨١] في ثماني مواضـع[٨٢]، ويراد به مرفوع الفعل المبني للمجهول، ويقابل ما سـمّاه سـيبويه (المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعـل فاعل، ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخـر)[٨٣]. وعبّر عنه ابن مالـك بـ(نائب الفاعل)[٨٤]، فاستقرّ على هذه الصّورة المختصرة.

٧- العناية بإيضاح ما يوهم:

لأنّ الإيهـام يتعارض وغاية الجـزولي التي التزم بها اللورقـي، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإنّه قد يؤدّي إلى تخطئـة الجزولي في غير ما يقصد، ومن الأمثلة على ذلك:

- قالَ الجزولي في الكلام على ظرف المكان: (والمعدودُ ما له مقدارٌ معلومٌ مِنَ المساحَةِ).

ولتوضيـح مـا أوهـم بـيّن اللورقي الفـرق بين المعـدود والمختص: «قلتُ: في نسـخةٍ: مِنَ المسـافةِ، نحْو: الميْل والفرْسَـخ والبرِيْد، ولوْ قالَ مِنَ المسـافةِ الشّـائعةِ كانَ أجودَ؛ لأنّ المختصَّ -أيضاً- له مقدارٌ معلومٌ مِنَ المسـافةِ لكنّها غيرُ شائعةٍ في البقاعِ بلْ لا بدَّ أنْ يكونَ في بقعةٍ مخصوصةٍ»[٨٥].

- قـال الجـزولي في غـرض الفعـل كان في باب كان وأخواتها: (فكانَ لاقْتِرانِ مضْمـونِ الجملةِ بالزّمانِ الماضِي).

وعقب اللورقي عليه بقوله: «قلتُ: لوْ قالَ لاقْترانِ مضمـونِ الجملـةِ بالزّمانِ الّذي تقتضيْـهِ الصيغةُ، كانَ أجْوَدَ؛ ليعمَّ أقسامَها فإنّها متصرّفةٌ، فإذا قلتَ: «يكـونُ» لا تدلُّ علَى الزّمان المـاضِي، وكأنّه قالَ: إنْ كانـتْ بلفظِ المـاضِي أو المسـتقبلِ، إنْ كانـتْ بلفظِ المستقبلِ، ومعْنَى مضمونِ الجملةِ: تقريرُ المبتدأ علَى الصّفـةِ المذكورةِ في الزّمانِ المعيّنِ، ومضمونِ الجملةِ موصوْفِية المبتدأ بالخبرِ»[٨٦].

- قالَ اللورقي في باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغـير المتعدية: (والاسـمُ الّذي يَصْحـبُ الفعْلَ بهذِه المعانِي الثّلاثةِ مصدرٌ في الأصْلِ، وغيرُ مصدرٍ).

وأوضح اللورقي ما أوهـم بقوله: «قلت: المصدرُ الأصِيْلُ هوَ الّذي اشْـتُقَّ الفعـلُ منْه، وصدرَ عنْه، إلّا أنّ قولَـه في الأصْـلِ يُوْهِمُ أنّ الّـذي لا يكونُ مصدراً في الأصْلِ يصيْرُ مصـدراً، وهذَا مُحَال وإنّما يريُد أنّ الّذي ينْتصبُ مفعـولاً مطلقاً يكونُ مصدراً حقيقةً، وقـدْ يكـونُ غيرَ مصدرٍ، ومـعَ ذلك ينْتصـبُ نصْبَ المصـدرِ، أي: عـلَى أنّه مفعولٌ مطلـقٌ، ويَحصّلُ مِنَ الأغراضِ ما يُحصِّلُه المصدرُ، ولوْ قالَ: مصدرٌ، وهوَ الأصلُ وغيرُ مصدرٍ، ارْتفعَ هذا الوَهْمُ»[٨٧].

---

(٧٨) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٤٣٢.
(٧٩) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٤٤٨.
(٨٠) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٣٤٠.
(٨١) معاني القرآن ٢/ ٢١٠.
(٨٢) المباحـث الكامليـة، قسـم التحقيـق، ص١٧٠-١٧٥-١٨٠-١٨١-١٨٣-١٨٤-٣١٧-٣٧٣.
(٨٣) الكتاب ١/ ٣٣، و٤٢.
(٨٤) تسـهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٧٧، حاشـية الصبان ٢/ ٦١..
(٨٥) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٤٤٠.
(٨٦) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٥١٨.
(٨٧) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٤٢٢.

٨- تفسير بعض الكلمات:

تحرّياً للإيضاح، ومن أمثلته:

- قــالَ اللورقــي في بــاب ما تتعدّى إليــه الأفعال المتعدّيــة وغــير المتعدّية: «قلــتُ: الهــاءُ في (يلاقِيْه)، عائدةٌ علَى الفعلِ، ومعْنَى (يلاقِيه في الاشْــتقاقِ): أنْ تكــونَ حروفُه هيَ حــروفُ الفعلِ الّذي اشــتُقَّ منْه، لكِــن تُوْهِمُ عبارتُه أنّهما يتلاقَيَان في أنّهما مشْــتقّانِ مِــنْ ثالثٍ كما تقــولُ: عالِمٌ ومعلــومٌ، يتلاقيانِ، أي: يجتمعانِ في اشــتِقاقِهما مِنْ لفظِ العِلْمِ، وليسَ المرادُ هذا»[٨٨].

- وأيضــاً في الباب ذاته: «فإنْ لم يكُنْ: فإمّا أنْ تكونَ حروفُــه مِنْ جنْــسِ حروفِ مصدرِ ذلــك الفعلِ أوْ لا تكونُ، فالأولُ هوَ الملاقِي للفعلِ في الاشتقاقِ والمعْنَى، وهوَ الجــارِي عليْه، والمرادُ مِنَ الجرَيَانِ أنّ يأْتِيَ علَى قيــاسِ مَا يأْتِي عليْه مصــادرُ أمثالِه الثّلاثي أوْ غيرِه نحْو: ضربْــتُ ضرْباً، وأكرمْتُ إكراماً، واســتخرجْتُ استخراجاً»[٨٩].

- وقــال في شرح معنــى كلمــة إزاء في بــاب النعــت: «وقوْلُه: (بإزاءِ الجمْلةِ) يَعنِي في مُقابَلةِ الجمْلةِ»[٩٠].

- وقال في الــكلام على المضمرات من المعارف في باب النعــت: «قوْلُه: (وإمّا مُفْردٌ يَجــرِي بوجوْهِ الإعرابِ) يَعنِي بِه الاسمَ الظاهرَ في بَابِ إعمالِ الفعلِينَ كقولِك: ضربنِي وضربْت زيداً»[٩١].

- وقــال في الــكلام عــلى التّفريق بــين أحرف عطف النســق: «قلتُ: قولُه: (علَى مَا لأجلِــه جيْءَ به) يعْنِي مِنْ شــكٍّ أوْ غيرِه، فالكلامُ معَ «إمّا» مُفْتتحٌ بالشّــكِّ، وأمّــا «أوْ» فقدْ تكونُ كذلِك كَمَا إذا قلْتَ: أقامَ زيدٌ أوْ عمــروٌ، وقدْ لا يكونُ -وهوَ الكثيرُ- كما إذا قلْتَ: قامَ زيدٌ أوْ عمروٌ، فههُنَا مَضَى صدْرُ الكلامِ علَى الجزْمِ. وتــأوّلَ بعضُ أصحابِنــا قولَه: (علَى مَــا لأجلِه جيْءَ بها) بأنّه أرادَ تعْليقَ الحكْمِ بأحَدَ الشّيئَينِ»[٩٢].

- وشرح كلمــة الصفة في بــاب الحال لعدم اغتلاطها بغيرهــا: «يعْنِي بقولِه: (الصّفــة) الصّفةُ الصناعيّةُ، وإنّما يعْنِي المعْنَى المنســوبَ إليْــه كالمجيْءِ والضرْبِ ونحوِهما.

- وقــال في شرح كلمــة لفــظ في بــاب الحــال: «قالَ -رحمه اللــه تعــالى-: (والعامِلُ في الحــالِ: إمّا لفظٌ ويجــوزُ التقْديــمُ والتّأخيرُ مــا لمْ يكُــنِ العامِلُ فيْها صلــةً للأَلِفِ واللّامِ أوْ مصْدراً، وإمّا معْنَى فلَا يجوزُ التّقديمُ بخلافِ الظّرفِ).

قلــتُ: يعْنِي باللّفظِ: الفعلَ، أوْ مَا فيْه لفظُ الفعلِ ممّــا يعملُ عملَه كاسْــمِ الفاعــلِ والمفعــولِ والصّفةِ المشبّهةِ والمصدرِ»[٩٣].

- وشرح قــول الجــزولي: (تنــاولَ ضميــرَه) في باب اشــتغال الفعل عن المفهول بضميره. «يعْنِي اشتغلَ بِه عنِ الظّاهرِ؛ إذْ الملابِسُ لضميرِه يعْنِي المضافُ إلى ضميرِه، ونُصِبَ مرفوعاً علَى الحالِ مِنْ ضميرِه. (كانَ تناوُلُه لَه بواســطةٍ) يعْنِي لم يتعدَّ الفعلُ إلى الضّميرِ بنفْســه بلْ بحرفِ الجرِّ. (أوْ بغيرِ واسطةٍ) يعْنِي أنّه يتعــدَّى بنفْسِــه (وجبَ الرفعُ في الاســمِ الأوّلِ) يعْنِي الّذي يعودُ الضّميرُ إليْه»[٩٤].

- شرح كلمــة محقــق في قــول الجــزولي في بــاب إن المكســورة: «(والفرقُ بينَ النّاصبــةِ للفعلِ والنّاصبةِ للاســمِ المخفّفةِ الملغاةِ أنّ المخفّفــةَ المذكورةَ لا يُعمَلُ فيها إلّا فعلٌ محقّقٌ).

ويعنِي بالمحقَقِ مَا ترجّحَ فيــه أَحَدُ الجانبَينِ، ثمّ الأفعــالُ التِي يقعُ فيها الاشــتِبَاه لا تخلُــو مِنْ ثلاثةِ أحــوالٍ: إمّــا عِلْمٌ ويقــينٌ، وإمّا ظنٌ وحســبانٌ، وإمّا خوفٌ ورجاءٌ»[٩٥].

- وفسر لفظ الكنية في باب النعت: «والكُنيةُ: «فُعْلَةٌ»

(٨٨) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٤٢٣.
(٨٩) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٤٢٣.
(٩٠) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص١٧٢.
(٩١) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص١٧٥.
(٩٢) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٣١٥.
(٩٣) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٤٥٦.
(٩٤) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٤٩٩.
(٩٥) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٥٩١.

مِنْ كَنّى إذا سُـتِرَ، وأَصْلُه كُنَّ فقُلِبـتْ إحدَى النّونَينِ يـاءً، ومُرادفُـه: كمَـى شـهادتَه إذا كَتَمَهـا، ويُقالُ: كَنّيـتُ عَنْ كَذَا، أيْ: عبّرتُ عنْه بلفظٍ غيرِ لفظِ اسـمِه [١٥٤/ب] توْريةً عَنِ اسـمِه، والمرادُ بِه هُنا: مَا كانَ المضافُ فيْه أَباً أوْ أُمّاً أوْ ابْناً»(٩٦).

٩- أسلوب السؤال والجواب:

تسـيطر على لغـة اللورقـي النّزعـة الحواريّة في عـرض المسـائل وتعليـل الظّواهـر اللغويّـة، يتّبع اللورقـي فيها طريقة السّـؤال والإجابـة (فإن قلتَ، قلـتُ)، فقد يتصوّر أنّ المتلقي يطرح سـؤالاً فيجيب عنـه، وهذا الأسـلوب يعدّ ركيـزة عاملـة في إيصال الأفـكار، وتحقيـق التّواصـل والتّفاعل بـين المتكلّم والمتلقّـي، لكونـه عامل جذب، وهو ما يتناسـب مع هـدف اللورقي من تصنيف هذا الكتاب، ومن الأمثلة على ذلك:

- قولـه في أن المضمر أعـرف المعارف في باب النعت: «قلتُ: هذَا القِسْمُ الخَامسُ يُفسِّرُه المضْمرُ فيه ظَاهرٌ بعدَه، فإنْ قلتَ: المضمرُ أَعْرفُ المعارِفِ وجوازُ تأْخيرِ مُفَسِّرِه يُفْضِي إلى أنْ لَا يكونَ معرفةً قبْلَ الذّكرِ؛ إذْ لَا يُدرَى علَى مَن يَعودُ، فيجعلُ معْناه جنْسـاً وشخْصاً، قلتُ: إنّمـا يكونُ هذَا محذوْراً أَنْ لوْ لـمْ يُتدارَكْ علَى قُربٍ بذِكْرِ المفسِّرِ في ذلكَ الكَلامِ، أَمّا إذا زالَ عَن قربٍ فَلا، وصَارَ هـذَا (ق١٠٧/ب) كَما إذا فسَّرَه مَا بعدَه فيمَا النّيّةُ فيهِ التّقديمُ، نحْو: ضرَبَ غلامَهُ زيدٌ»(٩٧).

-وقد يسـوق أكثر من ردّ، من مثل قوله في لحاق النّون بالفعل في باب النّعت:

- «فإنْ قلتَ: فكانَ (١١٢/ب) ينْبغِي أنْ لَا يلْحقْ في مثْلِ: رَمَانِي ودَعَانِي وتعْطِيْنِي؛ إذْ لَا كَسْرَ هُناكَ.

قلْتُ: الكـسْرةُ مقدرةٌ في الأَلِفِ، والمقـدّرُ في حُكْمِ المحقّـقِ علَى مَا عُرفَ في إعرابِ المقصـورِ، وإنْ علّلْنَا بسـلامَةِ مَا كانَ لـكُلِّ واحدٍ قبْلَ لَحـاقِ الضّميرِ مِنْ وقـفٍ أوْ فتحٍ دخلَتْ فيْه الأَلِفُ فانْدفعَ السـؤالُ علَى التّعليلَينِ جميْعاً.

فإنْ قلْـتَ: النّحاةُ يقولـونَ: إنّمـا كانَ التّحريكُ بالكَـسْرِ عنْدَ الْتِقَاءِ السّـاكنَينِ هوَ الأَصلُ لِلْحملِ علَى الفعْـلِ في: لمْ يَقُمِ القَوْمُ، وهُنا قـدْ فررْتُم عَنْ كَسْرِه هذَا الفِرارُ؟

قلـتُ: الفَرْقُ أَنّ كَسْرَ مَا قبْلَ اليَاءِ لَازمٌ، ولَا كذلِك حركَةُ الْتِقاءِ السّاكنَينِ.

فـإنْ قلْـتَ: ينبغِـي أنْ لَا يلْحـقَ؛ حيْـثُ كانـتِ النّـونُ علامةَ الرّفعِ؛ لأَنّ الكَـسْرَ يقعُ عليْها مِنْ نحْو: يضْربُوني، فيَسْلمُ الفعلُ.

قلـتُ: النّونُ الّتـي يُرفعُ بِها الفعـلُ المضارعُ قدْ تُسْقَطُ للْجزمِ والنّصبِ فيُكسرُ آخرُ الفعلِ، أوْ نَقولُ: هذِه النّونُ قدْ صارتْ معْدودةً مِنَ الفعلِ فإذا كُسْرتْ فـكأَنَّ الفعلَ قدْ كُـسِرَ، غيرَ أَنّ العربَ عنْـدَ اجْتماعِ النّونَـينِ -أَعْنِي نونَ الوقايةِ ونـونَ الإعرابِ- تُجوِّزُ إدْغـامُ إحدَاهما في الأُخْـرَى؛ لأَنّهما مِثْـلانِ الْتَقَيَا في كَلِمةٍ، ويجـوْزُ الإظهارُ الّذي هـوَ الأَصْلُ، ويجوزُ -أيضاً- الحذفُ اجْتِزاءً بأَحدِ المثلَيْنِ عِنِ الآخَرِ»(٩٨).

- أو يفرض أحياناً أسئلة تفريعية على تعليله، ومثل ذلك قوله في قسم الحال: «ومجيئها قبْل تمامِ الكلامِ مثالُـه: ضرْبِي زيداً قائمـاً؛ لأنّه في حكْـمِ التّمامِ؛ إذْ الأصْـلُ ضرْبِي زيداً، إذا كانَ قائماً، فإذاً لا بدَّ للحالِ أنْ يكـونَ بعدَ تمامِ الكلامِ أوْ ما هـوَ في حكْمِ التّامِ؛ لأنّها انْتصبتْ علَى التّشـبيهِ بالمفعولِ، ووجْهُ شبَهِهَا به مجيئها فضلةً بعدَ تمامِ الكلامِ، فلا بدَّ إذاً مِن ذلكَ أوْ ما هوَ في حكمِه.

فإنْ قلْتَ: كيفَ يكونُ هذَا في حكْمِ التّامِ؟

قلتُ: لأنّ المعْنَى «إذا كانَ» وكانَ بمعْنَى وجَدَ معَ فاعِلِها كلامٌ تامٌ، فقولُك: ضرْبِـي زيداً قائماً، الحالُ فيْه في الظّاهرِ بعدَ قولِه: ضرْبِي زيداً، وهو كلامٌ غيرُ

(٩٦) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٢٢٢.

(٩٧) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص١٧١.

(٩٨) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٢٠٦.

تامٍّ، ولكِنّ الحقيقــةَ أنّ الحالَ فيْه ضرْبِي زيداً، «إذا كانَ»، أيْ إذا وجِـدَ، وهــوَ كلامٌ تــامٌ فقائِماً، وإنْ في الظّاهرِ بعــدَ كلامٍ غيرِ تامٍ فهوَ في الحقيقةِ بعدَ كلامٍ تامٍ.

فإنْ قلتَ: المتكلِّمُ بهذا الكلامِ لم يُرِدْ: ضرْبي زيداً إذا كانَ، إنّما أرادَ ضرْبي زيداً إذا كانَ قائماً، فالقائِمُ إذاً ليــسَ بعدَ كلامٍ تامٍ ولا في حكْـمِ التّمامِ –أيضاً–؛ لأنّــك إذا قلْتَ: ضرْبي زيداً، إذا كانَ علَى ما قدّمتم أنّه مرادُ القائلِ لمْ يكنْ مفيداً؟

قلْنــا: هذَا فَهْم ســوء في أنّ الحالَ لا تكونُ إلّا بعدَ كلامٍ تــامٍ، ليسَ معْنــاه بعدَ تمامِ مــرادِ المتكلِّمِ، إنّما معْناه بعدَ كلامٍ يمكنُ أنْ يكونَ تاماً، وإنْ لمْ يتِمّ فيْه مرادُ المتكلِّــمِ أَلَا تَرَى أنَّ القائلَ: قامَ [٢١٦/ب] زيدٌ كوْن الحالِ بعدَ تمَامِ الكلامِ أنْ يكونَ بعدَ تمامِ مرادِ المتكلِّــمِ، فليسَ في الدّنيا حالٌ تجــيْءُ بعدَ تمامِ مرادِ المتكلِّمِ؛ لأنّ المتكلِّمَ مــرادُه الإخبارُ بخبرٍ مقيدٍ بحالٍ، فــلا يتِمُّ الكلامُ بــدونِ الحالِ، وإنّمــا معْناه مجيئها بعــدَ كلامٍ يمكــنُ أنْ يكونَ تَامّــاً، وإنْ لــمْ يتِمّ مرادُ المتكلِّمِ»[٩٩].

– وأحياناً ينقل هذا الأســلوب عــن غيره، قال في باب الأفعــال المتعدية وغير المتعدية: «قالَ ســيبويه: فإنْ قلْتَ: ظنّي زيدٌ ذاهبٌ، كانَ قبيحاً كما قبُحَ: أظُنُّ زيدٌ ذاهــبٌ، أمّا إذا قلْتَ: زيــدٌ أظُنُّه منطلقٌ، فهُنا لا يقبحُ الإلغاءُ؛ لأنّ ضميرَ المصدرِ لا يعملُ، واســمُ الإشارةِ في قولِك: عبدُ اللهِ ظننْتُ ذاكَ بمنزلةِ الضميرِ، فإنْ قلْتَ: ظننْتُــه عبد اللهِ منطلقٌ، جــازَ أنْ تكونَ الهاءُ ضميرَ الشّأْنِ وضميرُ المصدرِ، إلّا أنّه إنْ كانَ ضميرُ المصدرِ وجَبَ نَصْبُ المفعولَينِ للتَّقديمِ»[١٠٠].

– وقد يورد هذا الأســلوب ويغــيّر في صيغة الجواب، من ذلك:

– قال في قســم عطف النسق: «فإنْ قلْتَ: أزيدٌ أَفْضَل أمْ عمْرو أوْ بَكْر جازَ؛ لأنّ المعْنَى أَأَحَدُ هذَينِ أَفْضَل أمْ بَكْــر، فإنْ كانَ الفضْلُ في جانِبِ بَكْرٍ، فالجوابُ بكرٌ، أوْ في جانِبِ زيدٍ وعمرٍو فالجوابُ أحدُهما بهذَا اللّفظِ، وتقــولُ: خذْهُ بِمَا عزَّ أوْ هَــانَ، أيْ: لَا يفوْتَنَّكَ بوَجْهٍ، وكذلِك المعْنَى مــعَ الواو، وتقــولَ: لأَضربنَّك رَضِيتَ أمْ غَضِبــتَ، أيْ: راضيــاً وغَضْبــان، وإنْ رَضِيتَ أوْ غَضِبتَ، أيْ: علَى كلِّ حالٍ، وإنْ شِــئْتَ قلْتَ: أرَضِيتَ أمْ غَضِبــتَ، أيْ: أيُّ ذلِــك كانَ، ولا يجوزُ أرَضيتَ أوْ غضبتَ مِنْ حيْثُ لَا يجوزُ لأضربنَّك أَرضيتَ»[١٠١].

– وقال في قســم الحــال: «فإنْ قلْتَ: فكيــفَ جازَ أنْ يكــونَ الحالُ لازمةً وليســتْ في حكْـمِ المنْتقلةِ، وحقُّ الحالِ أنْ تكونَ منْتقلةً؛ لأنّها لَمّا كانتْ تبْيين الصّفةِ في حــالِ وجودِهــا بالموصــوفِ، وهــذّا معْنَى يخصُّ [٢١٦/أ] المنتقِــل فــكانَ ينبغِــي أنْ لا توْجدُ الحالُ لازمةً إلّا وهيَ في حكْمِ المنتقِل؟

والجواب: أنّ الّذي سوَّغَ وجُوْد الحالِ لازمةً ليسَ كونُها في حكْـمِ المنْتقلِ، ولكــنْ (١٥٥/ب) أَمْرٌ آخَرُ وهــوَ أنّ الحــالَ مِنْ جملِــةِ ما انْتصبَ علَى التّشــبيهِ بالمفعــولِ بِه، وقدْ كانَ جنسُ ما انْتصبَ علَى المفعولِ علَى ضربَينِ –أيضاً–: مؤكّدٌ وغيرُ مؤكّدٍ»[١٠٢].

خلاصة البحث:

من أهمّ ما توصّل إليه البحث النتائج الآتية:

– اختلف العلمــاء في ماهيّة المقدّمــة الجزوليّة، لكن اختلافهــم ليــس ذا أهميّــة، فالأهميّــة تكمــن في أنّ صاحــب الجزوليّة هو الإمام أبو موسى الجزولي، وأنّ الجزوليّــة كتاب مــدرسيّ متميّز، وجد فيه الشّــيوخ بغيتهم كما وجد الطلاب أربهم.

– لقيــت الجزوليّــة من عناية العلمــاء الشّيء الكثير،

(٩٩) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٤٥٦.

(١٠٠) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٤٠٤.

(١٠١) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٣٠٧.

(١٠٢) المباحث الكاملية، قسم التحقيق، ص٤٥٤.

لأنّها كانت أفضل مختصرات النّحو حتى عصرهم.

- امتـاز الجزولي بطريقة لخصـت قواعد علم النّحو وأحكامـه تلخيصـاً بحيـث ضمّـن مقدمتـه القليلة الأوراق مـا لا يكاد يكـون في الكتب الأمّات من أسرار العربيـة ونكات النّحو، لكن ما زاد في صعوبة فهمها خلّوهـا مـن الأمثلـة التّطبيقيّة، ومزجهـا بشيء من المنطق، وكان همّه أن يجمع أكثر ما يمكن من أحكام هذا العلم في أقلّ ما يمكن من الألفاظ.

- سـمّيت المقدمة الجُزُولية بعدّة أسماء تحدّث عنها الباحثـون، كما كثُرت الدّراسـات التي أُفردت للكلام عليها وعلى شروحها، وقد أوردت ذلك في متن البحث.

- لا يكاد اللورقي يهمـل عبارة من عبارات الماتن إلا ويفصّل فيها، ذاكراً ما يشـاء من الشّـواهد القرآنيّة، والشّـعريّة، والنّثريّة، معرّجاً على بعض آراء النّحاة، فقد كان يسوق الشّـواهد والأمثلة المناسبة لكلّ قسم منهـا. وفي أكثر أبواب الكتاب بعـد انتهائه من شرح عبـارة الجزوليّ وما قاله النّحاة يورد قول الشّـلوبين في هـذه العبارة من شرح ومناقشـات، وهذا ما جعل شرحه ضخماً وله قيمة خاصّة، لما عرف عن الشّلوبين من تبحّر في النّحـو وتضلّعه فيه وتحقيقاته الدّقيقة لمسائل النّحو.

- متابعـة اللورقـيّ للجزوليّ في المقدّمـة الجزوليّة في ترتيـب الموضوعـات وتقسـيمها، لا يعنـي أنه كان متّفقـاً معه في منهـج البحث، ولا سـيّما في المواضع التي اسـتدركها عليـه أو خالفه فيهـا، وعلى ذلك لم يكـن جامعاً لآراء النّحاة فحسـب، ولم يكـن متابعاً لهـا، بل تظهر شـخصيّته القويّة العلميّـة أثناء ذكر الأقوال ومناقشتها، فقد وقف موقف الباحث الجريء المجتهـد، فقد يبـدي توجيهاً جديـداً يبين موقفه من بعـض قضايا النّحو، وقد يتوجّـه إلى رأي ما بالنّقد، فيتعقّبه إمّا تضعيفاً أو ترجيحاً ويسرد أدلّته وتوجيه ما يراه راجحاً.

- التـزم اللورقي إلى حدٍّ كبير بما ذكره من الاختصار وعـدم الزّيـادة، إلا مـا كان مـن زيادة قيـد يحصل بتركه إخلال، أو مناقشـة في عبارة وقع فيها إهمال، فاللورقـيّ يبيح لنفسـه التّطويل للإيضـاح وإزالة أمـر مشـكل -في نظره-، عـلى أنّ هـذا التّطويل لم يكن مظهراً بـارزاً في شرحه، وقد يعلّل الزّيادة التي زادهـا. وأحال في مواضع عديـدة إلى ما تقدّم فكان غير مكرّر للشّرح. وعندما يمرّ اللورقيّ على مصطلح ما لا يعدوه حتّى يوضّحه ويشرحه.

- يعدّ أسلوب النّزعة الحواريّة الذي اعتمده اللورقي في عرض المسـائل وتعليل الظّواهـر اللغويّة، ركيزة عاملة في إيصال الأفكار، وتحقيق التّواصل والتّفاعل بين المتكلّـم والمتلقّـي، لكونه عامل جـذب، وهو ما يتناسب مع هدف اللورقي من تصنيف هذا الكتاب.

المصادر والمراجع:

- الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي، المحقق: عبد العال سـالم مكرم، الناشر: مؤسسـة الرسـالة- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
- إنبـاه الـرواة على أنباه النحـاة لجمال الدين أبي الحسـن علي بن يوسـف القفطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، النـاشر: دار الفكـر- القاهرة، ومؤسسـة الكتـب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.
- البدايـة والنهايـة، لابـن كثير، المحقـق: عبد اللـه بن عبد المحسـن التركي، الناشر: دار هجر، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٩م.
- بغيـة الوعـاة في طبقـات اللغويين والنحـاة، لجلال الدين السـيوطي، المحقق: محمد أبو الفضـل إبراهيم، الناشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ، ١٩٧٩م.
- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، للذهبي، المحقق: بشار عوّاد، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.
- تسـهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، المحقق: محمد كامـل بركات، الناشر: دار الكتاب العربـي للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- حاشـية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشـافعي، الناشر: دار الكتب

العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
- ذكريات مشاهير رجال المغرب في العلم والأدب والسياسة، لعبد الله كنون، اعتنى به ورتب تراجمه إلى طبقات: محمد بن عزوز، الناشر: مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، ودار ابن حزم، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ، ٢٠١٠م.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لمحمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، المحقق: محمد بن شريفة، الناشر: أكاديمية المملكة المغربية، بلا طبعة، ١٩٨٤م.
- سعد حمدان الغامدي، شرح الجزولية للأبذي، ج١، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، إشراف محمد إبراهيم البنا، ١٤٠٦هـ، ٦١.
- شرح الجزولية على ماتنها، للباحثين: محمد بهاء وككو، سمير معلوف، ورقة بحثية قدمت لمجلة جامعة البعث في سوريا، المجلد ٣٨، العدد ٥٢، عام ٢٠١٦م.
- شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، مكتبة الرشد للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤١٣ه.
- طبقات النحويين واللغويين، لمحمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبي بكر، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية، الناشر: دار المعارف، القاهرة، الطبعة: الثانية، بلا تاريخ.
- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، لأبو العباس الغبريني، المحقق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩هـ.
- الكتاب لسيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا طبعة، بلا تاريخ.
- المدارس النحوية، لشوقي ضيف، الناشر: دار المعارف، القاهرة، الطبعة: السابعة، ١٩٩٢م.
- مرآة الجنان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لليافعي، المحقق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
- معاني القرآن، للفراء، المحقق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا طبعة، بلا تاريخ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية، مصر، بلا طبعة، بلا تاريخ.
- وفيات الأعيان لابن خلكان، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر-بيروت، الطبعة: ١٩٠٠م.